قراءة في كتاب: المالية التشاركية ورهانات التنمية

تأليف الأستاذ الدكتور محمد الوردي - أستاذ المالية الإسلامية

لحسين بلعسري

باحث في الاقتصاد الإسلامي

حظيت المالية الإسلامية في العصر الراهن باهتمام بالغ في الأوساط العالمية بصفة عامة والمغربية على وجه الخصوص، لاسيما بعد الانطلاقة المباركة لعمل البنوك التشاركية، وكذا إخراج قانون التأمين التكافلي إلى حيز الوجود، سبقه انبثاق لجنة شرعية من المجلس العلمي الأعلى تختص بهذا النوع من التمويل.

إن المتهم بهذا الحقل العلمي والمعرفي ليلحظ تلك الخصوصية التي طبعت المالية التشاركية بالمغرب في مجموعة من الجوانب، دون الانفكاك عن التجارب العالمية سواء من ناحية التنظير (الاستمداد) أو التطبيق العملي داخل البنوك التشاركية، الشيء الذي يفسره انطلاق المؤلف عبر فصول الكتاب من الكليات إلى ما يخص التمويل الإسلامي بالمغرب. فألفينا الكاتب بعد ذكره لأهمية التمويل التشاركي كفرع من فروع الاقتصاد الإسلامي، يتساءل:

- لماذا لم تلتزم المصارف الإسلامية في إطار منهج عملها بأساليب التمويل التشاركي رغم أهميتها على الجانب الاقتصادي والتنموي؟
- ما هي أهم التحديات والمخاطر التي تشكل عقبات أمام التنزيل الصحيح لأساليب التمويل التشاركي؟
- ما هي أهم الحلول المقترحة والبدائل الممكنة لتصحيح واقع المصرفية الإسلامية وترشيد أدلته وتقويم مسيرتها؟

إن هذه الأسئلة تبرز لنا معالم الكتاب واهتمام المؤلف بقضايا التنمية في المجتمعات المسلمة وبالمغرب خاصة. وللقارئ الكريم أيضا أن يتساءل: ما جديد الكتاب في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه؟ لماذا يجدر بالباحث في الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية أن يطالع هذا الكتاب ويستفيد منه؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها أرصد – على قلة بضاعتي محاولا – فصول هذا الكتاب بإشارات لا تغني عن المؤلف الأصل، بل تفتح فضول الدارسين والمتخصصين وطلبة العلم للرجوع إليه.

التعريف بالكتاب :

جاء هذا الكتاب ثمرة سنوات من البحث والتخصص في فقه المعاملات المالية والتدريس بالجامعة المغربية (جامعة ابن زهر اكادير) والعضوية في الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي والمشاركة في مؤتمرات وندوات وطنية ودولية، أغلبها تقارب مجال المعاملات المالية، ويعضد هذا أن للمؤلف كتبا سابقة على كتاب "المالية التشاركية" وهي :

- خصوصيات المصارف الإسلامية .
- أساسيات الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة .
- الوجيز في أحكام الشركات في الفقه الإسلامي والتقنين المغربي (كتاب مشترك) .

وكتاب " المالية التشاركية ورهانات التنمية" نشرته مطبعة قرطبة حي السلام– اكادير المملكة المغربية سنة ٢٠١٩، ويقع في ٣٥٨ صفحة .

يحتوي الكتاب على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، جاء الفصل الأول تحت عنوان : التمويل الإسلامي التشاركي ومرتكزاته الشرعية، الفصل الثاني تحت عنوان : أدوات التمويل التشاركي ومقاصده التنموية، الفصل الثالث : التمويل التشاركي في المصارف الإسلامية الواقع والتحديات، أما الفصل الرابع فجاء بعنوان : التمويل الإسلامي بالمغرب من واقع المنتجات البديلة إلى آفاق البنوك التشاركية، أما الفصل الخامس فخصصه المؤلف لهيئات المطابقة الشرعية ودورها في ترشيد العمل المصرفي الإسلامي .

- **تقديم لأهم محتويات الكتاب :**

قارب الكاتب مواضيع الكتاب عبر التسلسل البنائي، ولا أحسب القارئ وهو يقرأ هذه المباحث يشعر بالسآمة للانتقال السلس من التنظير إلى الواقع العملي .

وقد أشار المؤلف في **الفصل الأول** إلى التمويل التشاركي كمفهوم إذ عده تمويلا يقوم بتقديم أموال وخدمات وفق صيغ شرعية في إطار استرباحي أو تبرعي تكافلي . مبرزا وجه كون التمويل الإسلامي البديل الأمثل لنظام الفائدة لعدة اعتبارات .

لينتقل الكاتب إلى الحديث عن المصارف الإسلامية أو التشاركية فعرض مجموعة من التعاريف بما فيها تعريف المشرع المغربي في قانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فأجمل مدلول البنك التشاركي في كونه" مؤسسة مالية تؤدي خدمات مصرفية وتزاول أعمالا استثمارية وفقا للمبادئ الشرعية" (ص: ١٣ من الكتاب). ولا مرية أن لهذه المصارف أهدافا تسعى لتحقيقها وجاءت في الكتاب إجمالا على النحو الآتي:

- تحقيق الربح
- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات الربوية
- تنمية وتثبيت القيم العقدية والخلق الحسن لدى العاملين والمتعاملين مع المصرف الإسلامي.
- دعم التنمية الاقتصادية.
- المساعدة على تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية للدول.

على أن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق في إطار تمويل تبادلي بتمليك السلع والخدمات، (إجارة، مرابحة للآمر بالشراء...) أو بتمويل تشاركي أساسه التشارك في إنتاج السلع والأصول (مضاربة، مساقاة...)، مقابل حصة من الربح أو بحصص إنتاجية. (ينظر خطاطة جامعة ص: ٢٠ من الكتاب).

وإذا كانت العدالة الاجتماعية والاقتصادية تلك القيمة المنشودة في النظم الاقتصادية المختلفة، فإن الكتاب أشار إلى ذلك الوفاق بين التمويل التشاركي الإسلامي ومبدأ العدالة، باعتبار أن مقومات هذا التمويل مستمدة من الاقتصاد الإسلامي... والتي سماها المؤلف بالمرتكزات الشرعية للتمويل الإسلامي؛ فهي في مجملها: الانطلاق من العقيدة الإسلامية ومراعاتها للقيم الأخلاقية (الاستخلاف، الأخلاق، اعتماد القيم الإيجابية) بالإضافة إلى استحضار مقاصد الشريعة الإسلامية والالتزام بفقه الأولويات. والمقاصد ذلك المفهوم المألوف لدى الباحثين، غير أن معالجته في علاقته بالمالية الإسلامية يضفي عليه صبغة خاصة، ويبرز أهميته في الاجتهاد المعاصر. ونشير إلى أن تخصيص موضوع المقاصد بالحديث في هذا السياق، يعد من مميزات هذا الكتاب أيضا. وجملة ما يدخل تحت هذا الموضوع في إطار فقه المعاملات:

- اعتبار مآلات الأفعال ومقاصد العقود في إطار التمويل الإسلامي
- تطوير مختلف الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية في إطار الهندسة المالية الإسلامية.

- مراعاة سلم الأولويات في الإنتاج.
- صياغة المنهج الكفيل بتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية.

ومن مقومات التمويل الإسلامي اجتناب وسائل الكسب الحرام وأسها الربا والغرر، ونظرا للتشعب الحاصل في الموضوعين فإن المؤلف طرح حقيقة كل منهما وما يتعلق به من تفريعات بما يغني عن بعض الخلافات المبثوثة في جموع من المصنفات ذات الصلة؛ فالربا إما ربا ديون: فيندرج تحته ربا القروض وربا التأجيل، أو ربا البيوع وينقسم إلى ربا الفضل وربا النساء. وعلى كل فإن الربا قرين الظلم والاستغلال والأنانية وهدر الموارد الاقتصادية...

وفي هذا الإطار فند المؤلف تلك التبريرات الواهية للفوائد الربوية بمجموعة من الضوابط الشرعية والاقتصادية... وهنا أشير إلى مسألة مهمة طرحها المؤلف: وهي قضية الضرورة في إباحة الربا، فكم كان لهذه القضية وما زال من صدى في الأوساط الدينية والمجتمعية بالخصوص[1]. وحري بنا أن نفهم تلك الضوابط ونشيعها، فهي لا تخص قطرا دون آخر.

أما موضوع الغرر فإنه حسب المؤلف" كل ما يشك في حصوله أو يترتب عنه خطر بالنسبة لأحد أطراف العقد بسبب خفاء أمره أو جهالته فهو غرر" (ص: ٦٧) فالتعريف يوافق رأي من قال إن الغرر أعم من الجهالة. ولا ينهض سببا للمنع إلا بشروط أربعة بينها المؤلف بالتفصيل؛ على أن بالمثال يتضح المقال، فقد درس المؤلف نموذج التأمين التجاري وبناؤه على الغرر، في مقابل التأمين التعاوني أو التكافلي.

ويبقى من مرتكزات التمويل الإسلامي وما يرسخ فيه للعدالة التعاقدية اعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وربط العوائد بالمخاطر، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

أما الفصل الثاني فكان فيه الحديث عن أدوات التمويل التشاركي ومقاصده التنموية، وبأسلوب سلس عذب قارب الكتاب مجموعة من الأدوات من صيغتها الفقهية المألوفة في كتب المتقدمين إلى الصيغة المصرفية، سواء كانت العقود من صنف المشاركات أو المعاوضات؛ ومعلوم أن المصارف الإسلامية تتداول فيما يتعلق بالمشاركات صيغتي المشاركة والمضاربة، وكلتاهما تحصلان إما ثابتة أم منتهية بالتمليك، وما دام أن عناصر الإنتاج المكونة لهذين العقدين مختلفة، فإن الضوابط المتعلقة بها مختلفة أيضا.

[1] ويمكن التمثيل لهذا الأمر بذلك التفاعل الذي لقيته مبادرة مؤسسة اجتماعية بالمغرب حيث طرحت عرضا لأداء الفائدة الربوية عن منتسبيها للبنك التقليدي مقابل قروض، فتوالت الفتاوي بين مؤيد ومعارض ومن مبررات المؤيدين قضية " الضرورة".

وتجدر الإشارة هنا إلى إن المشاركات لها أهمية بارزة في تحقيق التنمية والاستقرار المالي، وكذا تكريس العدالة التعاقدية بين الأطراف.

أما في الفصل الثالث ففيه رصد لواقع التمويل التشاركي بصفة عامة والتحديات التي تعيق تطوره أو تحقيق أهدافه. وبناء على مجموعة من الإحصائيات الحية والمتعلقة بمجموعة من المصارف الإسلامية في العالم، لا حظ الكاتب انحسار الواقع العملي في التمويل بالمداينات أكثر من صيغ المشاركات، وسبب ذلك طبيعة التمويل التبادلي والمخاطر المحدقة بصيغ المشاركات.

على أن التحديات العملية لتطبيق صيغ التمويل التشاركي لا تقل أهمية عما سبق؛ سواء فيما يتعلق بمخاطر الائتمان أو خلط عناصر الإنتاج، أم تلك العلاقة التي تجمع البنوك المركزية بالبنوك التشاركية، فغالبها يطبع عليها عدم التناسب... ونظرا لما تشغله السوق المالية الإسلامية في علاقتها بالمصارف الإسلامية فإن غيابها يرخي بظلاله على عمل هذه المؤسسات سلبا، مما يحتم إشراك الهندسة المالية التي يغلب عليها ضعف الاهتمام.

بعد تشخيص الواقع العملي اقترح المؤلف مجموعة من الحلول حسب المعوقات السالف ذكرها تواليا، وعلى سبيل المثال: فإنه لحماية رأس المال والتقليل من مشكلة المخاطر الأخلاقية يحمل المضارب أو الوكيل عبء الإثبات، وذلك بتضمينه ما لم يثبت عدم تعديه أو تقصيره.

أما الفصل الرابع فقد خصه المؤلف بالحديث عن التمويل الإسلامي بالمغرب من واقع المنتجات البديلة إلى آفاق البنوك التشاركية. فأما المنتجات البديلة فكثير من الكتاب والدارسين لم يشيروا إلى تلك التجربة الوليدة يومئذ[1]، على الرغم من أهميتها في فهم سياق حدوث البنوك التشاركية، وانتقالا إلى المؤشرات الإيجابية لبزوغ نجم البنوك التشاركية والتي توجت بمجموعة من المقتضيات القانونية ذات الصلة والممثلة بالخصوص لقانون ١٢ / ١٠٣ ومنشورات والي بنك المغرب وآراء اللجنة الشرعية للمالية التشاركية. فأشار إلى عقود: المرابحة للآمر بالشراء، الإجارة، السلم، الاستصناع.

وكما أسلفت في التمهيد، فإن الكاتب نظرا لإحاطته وتتبعه للمالية التشاركية بالمغرب على وجه الخصوص من الناحية القانونية والفقهية، فإن الخصوصية التي تتميز بها لا تترآى لأي كان إلا لذي اطلاع،

[1] المقصود بها الانفتاح على بعض أدوات التمويل والاستثمار الشرعي ابتداء من أكتوبر 2007. وللمزيد عنها ينظر ص: 192 وما بعدها, من الكتاب.

فعلى سبيل التمثيل بعد إيراد التطبيق المصرفي لعقد المرابحة خص الكتاب الحديث عن خصوصية هذا لعقد في البنوك التشاركية المغربية فيما يتعلق:

- ❖ بيع المرابحة ومبدأ لزوم الوعد[1].
- ❖ بيع المرابحة وهامش الجدية؛ وهي من كبريات المسائل التي كثر الحديث عنها في مختلف الأوساط.
- ❖ المماطلة في سداد أقساط المرابحة ومبدأ التعويض عن الضرر.

على أن المؤلف لا يخفي ما يترجح عنده من أحكام بعد إيراد النقول والآراء الفقهية، وأمثل هنا بترجيح النظر الفقهي القاضي بمشروعية القول بمبدأ جبر الضرر الحاصل نتيجة التماطل أو التوقف عن الأداء، لكن لا على الإطلاق بل بضوابط وشروط محددة. (ص: ٢٥٢).

أما في عقد السلم أيضا فنلفي الكتاب يذكر من خصوصيات هذا العقد في البنوك التشاركية ما يتعلق بأحكام:

- ◉ تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل.
- ◉ استبدال المسلم فيه.
- ◉ الضمانات في عقد السلم.

وانسجاما مع موضوع الكتاب فإن التطبيق المعاصر لهذه العقود يشغل حيزا مهما.

أما في الفصل الخامس فقد كان للحديث عن هيئات المطابقة الشرعية ودورها في ترشيد العمل المصرفي الإسلامي، وإيثار صيغة هيئات المطابقة الشرعية بيان لتلك الخصوصية المشار إليها سلفا، ذلك أن المعهود تسميتها بالرقابة الشرعية، وقبل الحديث عن هذا الجانب المهم في توجيه وضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية، تساءل المؤلف عن مفهوم الرقابة الشرعية ودورها في تكريس المرجعية الشرعية للمصارف الإسلامية، وأهم الخصوصيات المميزة لهيئة المطابقة في ضوء قانون البنوك التشاركية بالمغرب؟. فبعد إيراد الكاتب لتعاريف لمفهوم الرقابة الشرعية يرى أنها في المجمل " تشكل إحدى المقومات الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال التتبع المستمر والرصد الدائم لسير عمل المؤسسات المالية الإسلامية، والتأكد من مطابقة أعمالها وموافقتها لأحكام الشريعة" (ص: ٢٩٩).

[1] علما أن في المسألة خلافا فقهيا ناقشه المؤلف.

ولبيان أصول عمل الرقابة الشرعية تم التأصيل لها في القرآن الكريم والسنة النبوية وما نقل عن الصحابة الكرام وتابعيهم واجتهادات الفقهاء، واعتبر الكاتب أن وجود الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية لإسلامية فريضة شرعية وضرورة حضارية، لا سيما بعد انتصابها بديلا شرعيا للمصارف الربوية من خلال وضع المال في مساره الإسلامي الصحيح.... وكثيرا ما يصاحب عمل المؤسسات سؤال الحكامة، فالرقابة الشرعية في نظر الكاتب، لا تؤتي أكلها إلا بمجموعة من المعايير التي ترسخ لحكامة جيدة، وهي باختصار:

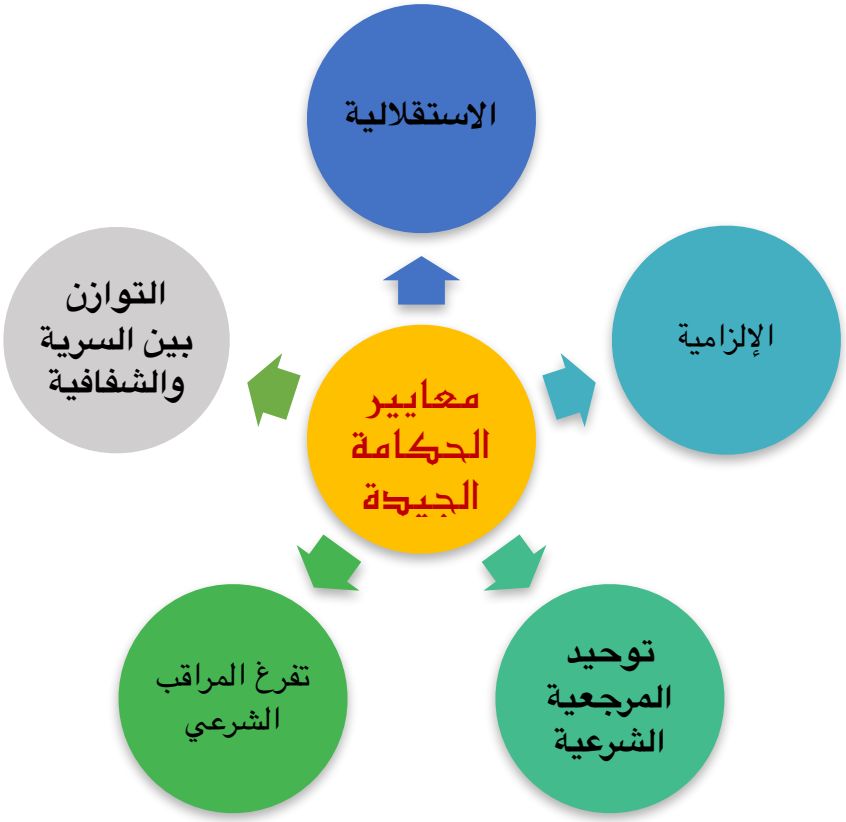

وتحت كل معيار من هذه المعايير جملة من الاعتبارات التي تبرز أهميتها في حكامة جيدة لمؤسسة الرقابة الشرعية، وهنا يطرح سؤال: إلى أي حد وفق المشرع المغربي في تحقيق هذه المعايير أو بعضا منها؟

لقد خص الكاتب مبحثا للكلام عن هيئات المطابقة في قانون البنوك التشاركية بالمغرب، وذلك بالحديث **أولا**: عن اللجنة الشرعية للمالية التشاركية (هيئة الفتوى) وإطارها التنظيمي؛ ومن خصوصياتها ارتباطها بالمجلس العلمي الأعلى وهو أعلى سلطة دينية بالمغرب يرأسها جلالة الملك محمد السادس– نصره الله– وعد الكاتب هذه اللجنة" تكريس لمبدأ الاجتهاد الجماعي" إضافة إلى كون اللجنة تستعين بخبراء دائمين لهم كفاءة وخبرة في مجال القانون والمالية التشاركية والتأمينات وسوق الرساميل...

بالإضافة إلى توحيد الفتوى في هيئة وطنية. وكثيرة هي مبادئ الخصوصية المغربية في هذا الجانب وطريقة اشتغالها وفي هذه التجربة المباركة (ينظر: ص ٣٢٢ وما بعدها).

ثانيا: وظيفة التقيد (التدقيق الشرعي الداخلي) فبسط الكتاب إطاره التنظيمي الممثل بالخصوص في القانون ١٢/١٠٣ ومنشور والي بنك المغرب رقم ١٦/و/٢٠١٦ ومن ثمة الحديث عن اختصاصات وظيفة التقيد.

وقد جاءت مجملة في القانون المغربي دون تفصيل، ومن مميزات هذا الكتاب أن بين المقصود من عبارات المشرع المغربي[1] فيما يتعلق بهذه الاختصاصات.

خاتمة:

[1] لأن تأليف الكتاب تأخر عن إصدار المنشور والي بنك المغرب الذي صدر بالجريدة الرسمية ب 12 أبريل 2018 يبين ملامح هذا الاختصاص، خلاف مجموعة من المؤلفات.

يعد هذا الكتاب إضافة جديدة إلى مكتبة الاقتصاد الإسلامية والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، حيث أبرز بشكل جيد واقع التمويل التشاركي في المصارف الإسلامية مع تخصيص الكلام عن التجربة المغربية في التمويل الإسلامي، الحديثة العهد والمنتظر منها مجموعة من الآفاق لتحقيق التنمية، والكتاب في جل مباحثه ينطلق مما يجب أن يكون في المصارف الإسلامية باعتبارها تحتكم إلى الشريعة الإسلامية ومقاصدها، إلى ما هو كائن في الواقع العملي، راصدا مجموعة من العراقيل والتحديات، مقترحا لمجموعة من الحلول، ونعتبر الكتاب أيضا ترسيخا وتزكية للمالية التشاركية بالمجتمعات الإسلامية وبالمغرب خصوصا في سبيل تحقيق الرفاهية والتنمية الحقيقية.

لا أحسب أني أعطيت الكتاب حقه، وقد يشفع لي الشغف بالغَرف من معين أساتذتنا الأجلاء وجميع من ينشر العلم النافع على وجه البسيطة. ويتبادر إلى ذهني سؤال: هل المؤسسات المالية التقليدية قدر محتوم على المجتمعات المسلمة وغير المسلمة لا مناص منها رغم نجاحات التجارب الإسلامية؟